

مستقبل الشراكة الأورو - متوسطة

العرباوي نصير

جامعة سطيف 2

الملخص:

إن اهتمام الطرف الأوروبي بالضفة الجنوبية قديم قدم التاريخ، وما الماضي الاستعماري للقوى التقليدية في المنطقة خير دليل على ذلك، ومما زاد في اهتمامها بالمنطقة هي تلك التحولات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية، حتى يتسنى لها لعب دور فعال في إطار العلاقات الدولية الراهنة، والتي تقتضي ضرورة التكتل والتعاون الإقليمي والدولي، لذلك كان من الضروري بما كان في هذه المرحلة، القيام بعمليات بناء الثقة بين ضفتي المتوسط، عن طريق تكثيف الحوار القائم على الاحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف، وهنا نشير إلى أن مسؤولية النجاح في بناء سلام وأمن ورفاه مشترك هي مسؤولية جماعية، لكن الإتحاد الأوروبي يتحمل القسط الأكبر فيه بحكم موقعه كقوة اقتصادية دولية، وبحكم أنه المبادر للمشروع، وهذا لا ينفي إطلاقا إعفاء دول الجنوب من مسؤولياتها تجاه شعوبها.

Abstract :

The European interest in the Southern area is old as the history, the best proof of that was the colonial past of the traditional forces of this area, and thus the new changes which take place on the international scene increased the interest in the region, so it can play an active role in the framework of current international relations, which require the need for the bloc and regional and international cooperation, so it was necessary to carry out confidence-building between the two parts, the Mediterranean, through the intensification of dialogue based on mutual respect for the privacy of each party, and here we refer to the responsibility for success in building peace, security is collective responsibility, but the European Union bear the brunt in which by virtue of his position as an international economic, and because it is the initiator of the project, and this does not negate the exemption at all southern countries of their responsibilities toward their people.

مقدمة :

على ضوء المتغيرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية الجديدة التي جعلت العديد من المناطق ذات أهمية بالغة في الساحة الدولية، نجد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي تعد منطقة استراتيجية في الوقت الراهن، و هذا لا ينفي أنها كانت قديما مهدا لحضارات إنسانية كبرى، وظهرت عذصفافها الديانات السماوية الثلاث: الإسلام، المسيحية و اليهودية، مما يدل على أنها منطقة كانت و لا تزال ذات أهمية كبيرة.

فحوض البحر الأبيض المتوسط يتكون من ضفتين، ضفة شمالية تتميز بالقوة الصناعية والفلاحية، إضافة إلى التقدم العلمي و التكنولوجي، و ضفة جنوبية تعاني من الفقر والتخلف والمديونية، لكن رغم هذا فهي غنية بالموارد الأولية، (نفط، غاز، فوسفات..)

فبتزواج الإمكانيات المتاحة بين الضفتين يصبح الحوض المتوسطي منطقة وقطبا جيواستراتيجيا هاما في الساحة الدولية، خاصة لقرب المسافة بين الضفتين، إضافة إلى تأثير الحركات الإستعمارية الأوروبية في التركيبة السياسية، الاقتصادية، الثقافية والحضارية لدول الجنوب. ونتيجة للوعي المشترك بين ضفتي البحر المتوسط، وإدراكا منهم على ضرورة بعث علاقات التعاون والتكامل، والإعتماد المتبادل في ظل التحولات الإستراتيجية في المنطقة، الأمر الذي تمخض عنه ميلاد شراكة أطلق عليها إسم " الشراكة الأورو- متوسطة" و التي تهدف بدورها إلى إقامة منطقة في حوض البحر الأبيض المتوسط آمنة ومستقرة سياسيا، وتعيش في رفاه إقتصادي، وتنوع ثقافي متعايش.

وللإحاطة بالموضوع وحب علينا الوقوف عند ماهية الشراكة الأوروبية المتوسطية، أسباب ودوافع قيامها، الميلدين التي جاءت بها وفي الأخير مصيرها ومستقبلها في ظل التحولات الدولية الراهنة.

1- مفهوم الشراكة الأورو متوسطية :

1-1 المدلول اللغوي للشراكة :

هي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا أي وقعت بينهما شراكة، وتعني إختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحد عن الآخر⁽¹⁾. كما يعني نظام شراكة تجمع بين الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين.

Le partenariat :système associant des partenaires sociaux ou économiques"⁽²⁾

لقد زادت وتيرة مبادرات التكامل الجهوي خاصة في بعض الدول النامية مع تنامي ظاهرة العولمة رغم أن المنظمة العالمية للتجارة نجحت في تنظيم التعاون المتعدد الأطراف لكن الدول النامية غالبا ما تميل إلى التكتلات الإقليمية والجهوية والتي تراها أكثر مناسبة لها⁽³⁾

1-2 المدلول الإصطلاحي :عرفها الدكتور محمد قويدري بأنها : " إحدى الوسائل العلمية

الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الإستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي"⁽⁴⁾، كما عرفها الدكتور معين أمين : "بأنها العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة"⁽⁵⁾

و يعرفها الأستاذ حسن إبراهيم: "أنها النفع المتبادل والمتضامن و المتكامل المبني على التكافؤ و الإعتماد المتبادل و المصير الحضاري المشترك"⁽⁶⁾

أما Jean Touscoz فيرى أن الشراكة" عبارة عن تنظيم أو إتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل الغرض منها هو بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي، وترجع أهميتها إلى كونها وسيلة للإستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق المصالح المتبادلة"⁽⁷⁾.

من هذا كله نستخلص أن الشراكة هي: "خلق علاقة بين متعاملين من خلال الجمع بينهم لوجود مصالح مختلفة، حيث يساهم كل طرف منهم بما يقدر عليه من إمكانيات (مادية، معنوية...) لتحقيق نتائج تعود في النهاية بالنفع على كل الأطراف" وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدول النامية سارعت للدخول في مبادرات شراكة مع دول متطورة، قصد استقطاب الإستثمارات الأجنبية التي تمكنها من تحسين دورها الاقتصادي والتخفيف من مشاكلها الناجمة عن المديونية والتخلف.

1-3 الشراكة الأورو-متوسطية: إن القراءة الواضحة لكلمة الأورو-متوسطية توحى بتواجد شطرين فيها وهذا يعني أن هناك شراكة تقام بين دول الإتحاد الأوروبي هذا ما يدل عليه إسم الأورو، أما الشطر الثاني المتوسطية فيعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط مما يعني هذا أن ثمة مشروع شراكة، قائم بين الإتحاد الأوروبي مثلاً للضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي وهي الدول الجنوبية.

لقد ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات حيث قام الإتحاد الأوربي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أهم ما جاء في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة إضافة إلى كيفية ضمان وصول النفط والغاز إلى أوروبا، كما تم توقيع العديد من الإتفاقيات بين الفترة الممتدة (1972-1976) للتعاون في عدة مجالات كالتجارة، تقديم المنتجات الفلاحية، المنتجات النصف مصنعة، إضافة إلى تحويل الإعانات المالية والقروض بين الطرفين⁽⁸⁾

يرى "ناصف حتي" أن الشراكة الأورو-متوسطية: "فتح أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها أو تقريبا و إلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية"⁽⁹⁾، و بالنسبة إلى أوروبا: "الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني أيضا توسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الإنضمام و الإندماج في الإقتصاد العالمي"⁽¹⁰⁾، أما دول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي: "تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة و هذا يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية"، وعليه فالشراكة بين الطرفين تبنى على

التقارب والتعاون في جميع المجالات و دون استثناء، إضافة إلى تحديد المصالح والأهداف لكل الأطراف المشاركة وبشكل واضح، و الشراكة الأورو-متوسطية تعد تحدياً أيضاً بالنسبة إلى دول الإتحاد الأوروبي خاصة بعد انهيار المنظومة الإشتراكية و بروز النظام العالمي الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تهميشها أثناء حرب الخليج، الشيء الذي جعلها تبحث عن نفسها في ظل التحولات الدولية الجديدة والتي تهدف إلى محاولة الظهور كقطب عالمي له وزن و ثقل عالميين لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن مشروعها في المنطقة "الشرق أوسطي" بدأ في الإنتشار والتوسع.

2 دوافع الشراكة الأورو-متوسطية :

يبدو أن الظروف الدولية والإقليمية على الساحة الدولية أثرت على الدوافع المؤدية لإنعقاد مؤتمر برشلونة 1995، القاضي بإعلان ميلاد الشراكة الأورو-متوسطية بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ولقد تعددت الدوافع و الأسباب المؤدية إلى بعث مثل هذه الشراكة من دوافع دولية وإقليمية و أخرى محلية داخلية و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

2-1 الدوافع الدولية:

- أ الدوافع الجيوسياسية : نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، الذي حول الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الأولى في العالم ومن دون منازع، مما يعني أنها ستنفرد بإدارة العالم كله من دون إعطاء أي إعتبار لباقي الدول الأخرى، و حرب الخليج الثانية خير دليل على نوايا السياسة الأمريكية في ظل الوضع العالمي الجديد، معتمدة على قوتها العسكرية، الاقتصادية و التكنولوجية⁽¹¹⁾.

إن الوزن الذي إكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط يعود أيضاً إلى قوتها الاقتصادية، فمقارنة مع دول المجموعة الأوروبية التي تقدر تدفقاتها المالية في إطار علاقاتها الثنائية و الجماعية في المنطقة بحوالي 24% من المجموع المالي الموجه للدول المتوسطية، في حين نجد

التدفقات المالية الأمريكية تقدر بحوالي 41 % في شكل إستثمارات وقروض ، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة منافسة للإتحاد الأوروبي في المنطقة⁽¹²⁾

إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين فلسطين و إسرائيل ، وما عقد مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 وإتفاقية أوسلو 1993 تحت الرعاية الأمريكية خير دليل على ذلك ، ضف إلى هذا تلك المناورات و القواعد العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي⁽¹³⁾ ، الشيء الذي تزامن مع الطرح الأمريكي لمشروع "السوق الشرق أوسطية" بالدار البيضاء 1994 ، مما دفع بالدول الأوروبية بالسعي لفتح أبوابها للشراكة مع جيرانها بدلا من سياسات التعاون كطرح أكثر عمقا و شمولاً⁽¹⁴⁾.

إن الفراغ الذي تركه إنحيار المعسكر الشرقي تحت قيادة الإتحاد السوفيتي سابقا ، ساهم في حدوث نزاعات وتوترات داخلية والتي حاولت الدول الكبرى إخمادها و السيطرة عليها ، و بات من المؤكد لدى باقي الدول في العالم عامة⁽¹⁵⁾ و الدول الأوروبية خاصة بضرورة إعادة ترتيب البيت و إعادة الحسابات لأن العالم يشهد نوعا من الفوضى ، وسعيا منفردا للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على زمامه ، حتى يتسنى للدول الأوروبية و دول أخرى الاستفادة من التقسيمات الجديدة على الساحة الدولية ومحاوله البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية و خلق توازن في القوة والمصالح.

- ب **الدوافع الاقتصادية** : عولمة النظام العالمي ، وخاصة في جانبه المالي و التجاري منذ التوقيع على إتفاقية مراكش في أبريل 1994 القاضية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة⁽¹⁶⁾ OMC -

Organisation Mondiale du Commerce

و في جانفي 1995 تم إستبدال⁽¹⁷⁾ GATT ب OMC و التي كان من أهم نتائجها :

- تخفيض الرسوم المفروضة على الواردات الصناعية بمعدل 04% .
- إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية للمثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف .
- التزام الدول النامية بتخفيض التعريفات الجمركية على وارداتها الزراعية ب 24% ، والمتقدمة ب 36%
- تخفيض الدعم الحكومي للصادرات الزراعية إلى 21% .

- إلغاء إتفاقية النسيج و التي كانت الدول النامية تتمتع خلالها بحصص صادرات إختيارية لدولمتقدمة

- فرض العقوبات ضد الإغراق من طرف كل دولة.

و لقد تم إعطاء مدة زمنية تقدر بحوالي 10 سنوات للدول الأكثر فقرا من أجل تنفيذ بنود هذه الإتفاقية، الأمر الذي فرض على الإتحاد الأوربي محاولة إقحامه للدول المجاورة له في حوض البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁸⁾ في خطة الإستراتيجية العامة في المنطقة وذلك حفاظا على نفوذه السياسي و الاقتصادي في المنطقة.

- السعي الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة التي أفرزت بروز العديد من الأقطاب الاقتصادية التي تهدف إلى التعاون و التكتل الاقتصادي على غرار NAFTA (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا) MERCOSUR (رابطة دول أمريكا الجنوبية) و التعاون الاقتصادي لدول الباسفيك (APEC) إضافة على ASEAN في آسيا (تجمع دول جنوب شرق آسيا)¹⁹.

إن هذا التغيير الذي عرفه الاقتصاد العالمي، جعل من أوروبا تغير من سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط و تجاه جيرانها من جنوب و شرق الحوض، حيث أصبحت تنظر إلى دول المنطقة على أنها دول شريكة بدلا من دفع عجلة التعاون و المساعدة في علاقاتها معها، و هو الأمر الذي حدث فعلا عندما أعلنت على ميلاد شراكة أورو-متوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

2-2 الدوافع الإقليمية :

- أ الدوافع الأوروبية :

بات من الواضح للدول الأوروبية أن أمنهم واستقرارهم مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام والاستقرار، الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده على أن كل المشاركين يعبرون عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض

المتوسط يعد مكسبا مشتركا، يتعهدون بضرورة تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم⁽²⁰⁾.

التخوف الأوروبي من إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق العربية التي تعتبر قريبة جغرافيا منها، مما قد يهدد أمنها، فامتلاك العرب للتكنولوجيا النووية سوف يتجاوزون بذلك التأخر العلمي والتكنولوجي مما يشجعهم أكثر على التكتل، وهذا يثير مخاوف الإتحاد الأوروبي ويهدد أيضا مصالحه في المنطقة⁽²¹⁾.

ضف إلى ذلك تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وما يترتب عنها من مخاطر كالجريمة المنظمة، التطرف، تجارة المخدرات.. والتي أثارت ذعرا في الأوساط الأوروبية، خوفا من انتشار الظاهرة ووصولها إلى أوروبا⁽²²⁾.

الانفجار السكاني الذي تعاني منه الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط 2/3 من سكان الحوض المتوسطي وما قد ينجر عنه من هجرة ونزوح إلى الدول الأوروبية، فرارا من الفقر و البطالة و عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل دولهم الأصلية، الشيء الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي و النمو الديموغرافي للدول الأوروبية، لذلك تسعى الدول الأوروبية لإيجاد سياسات تحد من هذا التدفق على أراضيها بالتعاون مع دول الجنوب⁽²³⁾ السعي الأوروبي إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية و محاولة الاستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية و رغبة منها للبروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام العالمي الجديد.

يضاف إلى هذا رغبة الدول الأوروبية في الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا خاصة، نظرا لما تلعبه هذه الدول من دور هام في اقتصاديات الدول الأوروبية وخاصة لضمان تدفق النفط و الغاز من المنطقة التي تعد قريبة منها جغرافيا و تربطها علاقات تبعية وولاء شبه تام، ناجم عن الفترة الاستعمارية، كما تعتبر هذه الضفة سوقا واسعة تتميز بكثافة سكانية كبيرة و قدرة إنتاجية منخفضة لتسويق المنتجات الأوروبية⁽²⁴⁾.

كما تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي و اللغوي و الفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، المجلس الأوروبي مؤسسة الثقافة الأوروبية، الملتقيات و المنتديات العلمية و الثقافية، نتيجة التمازج الثقافي و الاحتكاك بين الضفتين الناجم عن الفترة الاستعمارية⁽²⁵⁾

- ب دوافع الضفة الجنوبية :

الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والتقنية لإعادة الهيكلة، يضاف إلى ذلك الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع و تحديث القطاعات الاقتصادية، كما تسعى جاهدة لجلب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة و الأوروبي بصفة خاصة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية على غرار البنك الأوروبي للاستثمار BEI في هذا الميدان.⁽²⁶⁾ حاجة هذه الدول الماسة للاستثمارات الأجنبية و بالأخص الأوروبية منها من أجل الاستفادة من الخبرة و التجربة الأوروبية، يضاف إلى ذلك هدف نقل التكنولوجيا و لتحقيق الإنعاش الاقتصادي و تطوير الاستثمارات المحلية وهذا ما يتيح لها فرصا كبيرة للعمل، والقضاء على مشكل البطالة، وبالتالي الآفات الاجتماعية المنجرة من وراء هذا المشكل و المؤدية إلى هجرة الأدمغة

يضاف إلى هذا ذلك الفراغ على المستوى الإقليمي في المنطقة التي نتج عن فشل المشاريع التكاملية المغربية والعربية⁽²⁷⁾، الرغبة في الشركة مع الإتحاد الأوروبي من أجل إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة و فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المتوسطة. الاحتكاك بالخبرة و التجربة الأوروبية في كافة الميادين من أجل تحسين المنتجات و الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في شكل إعانات مالية وأخرى تقنية من خلال الدورات التكوينية و التمهينية، و إدراك دول الضفة الجنوبية أن التعاون مع الإتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهدا لكي يصبح قطبا عالميا منافسا للأقطاب الأخرى، سيمكنهم من مسايرة العولمة و الدخول في الاقتصاد العالمي

2-3 الدوافع المحلية:

- أ ظهور المد الإسلامي:

يقصد بها تنامي الحركات الأصولية الإسلامية وظاهرة التطرف الديني و العنف السياسي التي ظهرت خاصة على ضفاف المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، وخاصة دول شمال إفريقيا، وقد امتدت جذورها إلى دول الشرق الأوسط.

هذه الظاهرة التي ساهمت في ظهورها العديد من العوامل الداخلية ذات الصلة بالمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية، كفضائل الحكومات الحديثة الاستقلال في تحقيق متطلبات شعوبها، ضف إلى ذلك مخلفات البيروقراطية و المحسوبة، كما أن هذه الدول، يعاني شعبها نوعا من الفقر و الحرمان، ناهيك عن مشاكل البطالة التي تفشت بها، و عمليات تسريح العمال الجماعية، ضف إلى ذلك عمليات القهر الناتجة عن قمع الحريات السياسية لهذه المجتمعات⁽²⁸⁾، فالدول الأوروبية تخشى من تأثير هذا التيار على بلدانه و بعد ذلك يمتد هذا التأثير إلى أراضيها بحكم قربها الجغرافي من دول الضفة الجنوبية ضف إلى ذلك تخوفها من انتقال هذا المد عن طريق الجاليات العربية و الإسلامية المتواجدة على أراضيها⁽²⁹⁾

إن الشيء الذي يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار تجاه هذا المد الإسلامي هو انتشاره في مناطق كثيرة من العالم، فقد امتدت جذور المنتقمين الإسلاميين من الفلبين إلى البحرين، وهذا ما أثار مخاوف الدول الأوروبية خاصة و العربية عامة من تجذر هذا التطرف الذي كان يسعى لتحقيق غاياته بالقوة (كالقتل و التعذيب و التفجير⁽³⁰⁾)، و تعد الجزائر، تونس، المغرب، مصر، اليمن و تركيا أهم المعاقل قريبا لدول الإتحاد الأوروبي فتدهور الأوضاع في الجزائر منذ بداية التسعينات و التي أدت إلى انزلاقات خطيرة، ضف إلى ذلك تنامي القوة الإسلامية في تركيا زاد من مخاوف الدول الأوروبية من هذه الظاهرة و ولد الحذر الشديد بها.⁽³¹⁾

ترى الدول الأوروبية أن التيار الإسلامي يحمل عداوات شديدة لها، و ما الاعتداءات و الهجمات التي شنت على الأجانب في كل من مصر و الجزائر، محاصرة السفارة الأمريكية في إيران لخبر دليل على ذلك.

لكن الشيء الذي يشهد له أن دول الإتحاد الأوروبي رغم ما تحمله من نظرة لهذا التيار و تخوفاتها منه على تحطيم مؤسساتها الاقتصادية و تهديد مصالحها داخل هذه الدول، إلا أننا نجدتها تختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مفهوم الإرهاب، بعد الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 ديسمبر 2001.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مقاومة حزب الله اللبناني للاحتلال الإسرائيلي إرهابا، لكن الإتحاد الأوروبي لا يعتبرها كذلك و إنما يصنفها ضمن المقاومات التي تسعى من أجل نيل

الاستقلال،⁽³²⁾ هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن بعض الدول العربية تتهم بعض الدول الأوروبية بكونها معاقل تلجأ إليها الجماعات الإرهابية فرارا من دولها تحت غطاء اللجوء السياسي.

- ب تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية:

نظرا للمشاكل التي تعاني منها دول الضفة الجنوبية من فقر وحرمان وبطالة ومشاكل أخرى أدى ذلك إلى تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن طرق الهجرة غير الشرعية كثرت وتعددت، حيث أصبحت هناك جماعات سرية تعمل بتهريب المهاجرين، كما أنه يمكن ملاحظة أن معظم المهاجرين توافدا على الدول الأوروبية هم مغاربة، وهذا ما خلق ذعرا وتخوفا لدى الدول الأوروبية من تحديد أمنها واستقرارها رغم تواجد نسب كبيرة من المهاجرين فيها من أوروبا الوسطى والشرقية لكن مشكل الإرهاب القادم من الدول الجنوبية هو الذي أثار مخاوفها.⁽³³⁾

يقدر عدد المهاجرين في أوروبا بحوالي 2.4% من مجموع سكان الإتحاد الأوروبي، وتبلغ نسبتهم في الدول الأوروبية ب: 6.4% بلجيكا، 2.5% بألمانيا، 4.3% بالنمسا، 3.5% بفرنسا و3% في هولندا. وحسب الإحصائيات المتوفرة عن المهاجرين إلى الدول الأوروبية لسنة 1993، تأتي المغرب في المرتبة الأولى من دول المغرب العربي ثم تليها الجزائر فتونس أما تركيا فتتصدر قائمة البلدان المهاجرة إلى أوروبا، و في الجهة المقابلة نجد أن فرنسا هي الدولة الأولى استقبالا لمهاجري شمال إفريقيا، في حين تعد ألمانيا الدولة الأولى المستقبلية للمهاجرين التركيين في أوروبا.⁽³⁴⁾

و يعتبر المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة 1992 أن دول المشرق العربي والمغرب تعتبر مصدرا مهددا للاستقرار والأمن في المنطقة، وبالتالي سببا لهجرة اليد العاملة، ومعقلا للتطرف الأصولي والديني، و مراكزا لتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة التي لها تأثيرات سيئة على المنطقة عامة و على الإتحاد الأوروبي خاصة⁽³⁵⁾

3 - مضمون إعلان برشلونة 1995 للشراكة الأورو - متوسطة

3 - 1 الشراكة السياسية والأمنية :

حيث يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلم والاستقرار في المنطقة تعد مكسبا وإرثا مشتركا، يتعهدون ويلتزمون على دعمه وتشجيعه بكل الوسائل والإمكانات المتوفرة لديهم ومن أجل هذا كله اتفق المشاركون على المضي في حوار سياسي مكثف مدعم ومنظم، يقوم على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لضمان الاستقرار الداخلي والخارجي.

ومن هذا المنطلق شدد المشاركون في الإعلان على التزامهم بالمبادئ التالية:

العمل والتصرف طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا التزامات القانون الدولي الأخرى وبالتحديد تلك الناجمة عن التنظيمات الجهوية والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي هم أعضاء بها، تنمية ودعم دولة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل طرف في اختيار وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي، والاقتصادي، والقانوني والقضائي.⁽³⁶⁾ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع ضمان الممارسات الفعالة والمشروعة لهذه القوانين والحريات، بما فيها حرية التعبير، وحرية التجمع لأهداف سلمية، حرية الاعتماد والتفكير، والتدين انفراديا أو اجتماعيا مع أفراد آخرين من نفس المجموعة، بدون أي تمييز في العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة.

الأخذ بعين الاعتبار دعم الحوار بين كل الأطراف، لتبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، العنصرية ونزد الأجانب. احترام وتأييد التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، دعم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات ومحاربة مظاهر التعصب، والتشديد على ضرورة وأهمية التكوين في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.⁽³⁷⁾ احترام السيادة المتساوية، وكل الحقوق المتعلقة بالسيادة، والتنفيذ النزيه للالتزامات والواجبات وفقا لما ينص عليه القانون الدولي.

احترام المساواة في حقوق الشعوب، وحققها في تقرير مصيرها، مع التصرف وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي، خاصة ما تعلق بوحدة إقليم دولة كما تحددها الاتفاقات الثنائية بين الأطراف المعنية.

الامتناع وفقا لمبادئ القانون الدولي، عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للشركاء، واحتراما لوحدة الأرض والإقليم والوطن، حل الخلافات بالطرق السلمية، ودعوة جميع الأطراف إلى عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة إقليم أي دولة شريكة، وكذا الحصول على الأرض بالقوة، والتأكيد على حق التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة وقامالما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

دعم التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب، بالتصديق وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها والحرص على الانضمام إليها⁽³⁸⁾، الدعوة إلى المحاربة الجماعية لانتشار وتعدد الجرائم المنظمة، وكذا محاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها وأنواعها.⁽³⁹⁾

تشجيع العمل الجهوي والإقليمي، بالعمل على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بالانضمام والتمسك بمبادئ ونظم الحد من التسلح الدولية والإقليمية⁽⁴⁰⁾، والانضمام إلى اتفاقيات مراقبة التسلح ونزع السلاح، مثل: معاهدة حظر وانتشار الأسلحة النووية (NPT) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC) واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) وأي ترتيبات إقليمية، مثل المناطق المنزوعة السلاح، وأنظمة مراقبتها، مع احترام التطبيق النزيه لالتزاماتهم المقررة التي تنصص عليها موائيق المراقبة والنزع والحد من انتشار التسلح، كما يعمل الشركاء على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل⁽⁴¹⁾ النووي، الكيميائي والبيولوجي، التي يمكن مراقبتها بصفة فعالة.

تشجيع وتوفير الظروف الكفيلة بإقامة علاقات تنمية وحسن الحوار فيما بينهم، ودعم المسارات الهادفة إلى إقامة الأمن والاستقرار والازدهار والتعاون المتبادل، الإقليمي والتحت إقليمي، والأخذ في عين الاعتبار كل سبل الثقة والإجراءات اللازمة بين الشركاء، بهدف تجسيد منطق السلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورو-متوسطي.

ومن هذا كله يتضح أن الأوربيين ركزوا على بعض النقاط الأساسية، التي تشكل الحد الأدنى من الاتفاق بين جميع الدول المشاركة وهي: الديمقراطية وحقوق الإنسان، التسوية السلمية للصراعات والنزاعات، مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة، الحد من التسلح، وهي نقاط تخدم فقط الاتحاد الأوروبي⁽⁴²⁾

3-2 الشراكة الاقتصادية والمالية :

حيث يشدد المشاركون على الأهمية التي يولونها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة، والمتوازنة من أجل تحقيق هدفهم في بناء منطقة ازدهار ورفاه مشترك⁽⁴³⁾، و يعترف المشاركون بالصعوبات التي يمكن أن تحدثها المديونية على التنمية الاقتصادية، في الدول النامية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ونظرا لأهمية علاقاتهم يتفقون على متابعة الحوار بهدف الوصول إلى الرقي والتقدم، انطلاقا من أنهم شركاء، وتواجههم تحديات مشتركة، وقد حدد المشاركون أهدافهم على المدى البعيد كالآتي :

- الإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تحسين ظروف حياة السكان، ورفع مستوى التشغيل، وتقليص الفوارق التنموية في المنطقة الأورو-متوسطة.
- ترقية الشراكة والاندماج الجهوي، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين⁽⁴⁴⁾ من أجل تحقيق هذه الأهداف يتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، تأخذ في الاعتبار درجات التنمية المختلفة واختلاف مستويات التقدم وتعتمد على :
- الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة.
- إقامة شراكة وتعاون اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- الزيادة بالتدرج للدعم المالي الأوربي لشركائه.⁽⁴⁵⁾

منطقة التبادل الحر :

يتم إنشاؤها من خلال اتفاقات أورو-متوسطة جديدة واتفاقات تحرير التبادل بين شركاء الإتحاد الأوروبي، وقد اتفق الشركاء على أن تكون سنة 2010 آخر أجل لإقامة منطقة التبادل الحر، التي ستغطي أهم للمبادلات في إطار احترام التزامات المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) بهدف تطوير التحرير التدريجي للمبادلات في المنطقة، فإن الحواجز الضريبية وغير الضريبة المتعلقة بتبادل المنتجات المصنعة يتم إلغاؤها تدريجيا⁽⁶⁴⁾، ووفقا لرزنا مات يتم التفاوض حولها بين الشركاء انطلاقا من المبادلات التقليدية وفي حدود ما تسمح به مختلف السياسات الزراعية و باحترام النتائج المتوصل إليها في إطار مفاوضات GATT .

تجارة المنتجات الزراعية سيتم تحريرها من خلال التعامل التفضيلي، والمعاملة بالمثل بين الأطراف، ضف إلى ذلك تبادل الخدمات وحق الوقاية يتم تحريرها تدريجياً، وقد قرر المشاركون الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر من خلال :

- تبني الأحكام الملائمة في مجال القواعد الأصلية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة

- متابعة و تطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل واندماج الأسواق مع الأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ومستويات نموهم وتقدمهم.

- متابعة الإصلاحات الهيكلية وتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لترقية وتطوير القطاع الخاص، مع العمل على التخفيف من الآثار السلبية التي تنجم عن إعادة الهيكلة على الصعيد الاجتماعي من خلال تشجيع البرامج لفائدة الفئات الفقيرة.

- تشجيع وترقية الآليات الرامية إلى تنمية وتطوير التكنولوجيا ونقلها.⁽⁷⁴⁾

إن ما يمكن تأكيده هو أن إقامة منطقة تبادل حر أورو- متوسطة ستعود بآثار إيجابية على دول الضفة الجنوبية، كتحسين القدرة على المنافسة الناجمة عن إلغاء السياسة الحمائية وتخفيض أسعار المواد المستوردة من الخارج وجلب رؤوس الأموال الخارجية عن طريق الاستثمار المباشر وغير المباشر. لكن لا ينبغي إنكار أن منطقة التبادل الحر ستجمع بين طرفين غير متكافئين، الإتحاد الأوروبي يشكل مجموعة منسجمة ومتلاحمة مع بعضها البعض، ضف إلى ذلك أنها متقدمة ومتطورة علمياً، مالياً وتقنياً، بينما دول الضفة الجنوبية تتميز بتضارب سياساتها الخارجية وعدم توافقها ناهيك عن ضعفها الاقتصادي والاجتماعي والتقني، وهذا سيؤدي لا محالة إلى ما يعرف بتكريس وتقسيم العمل الدولي القائم حالياً⁽⁴⁸⁾ ويكرس مبدأ التبعية القاضية بأن دول الإتحاد الأوروبي ستبقى مسيطرة على العناصر الأساسية لتحقيق النمو والتقدم، في حين تبقى دول الضفة الجنوبية تابعة ومتخصصة في إنتاج المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية فقط وبالتالي بقائها كسوق استهلاكية كبيرة لترويج المنتجات الأوربية.

التعاون والتشاور الاقتصادي:

حيث يعترف المشاركون بأن التنمية الاقتصادية يجب دعمها بالادخار الداخلي كأساس للاستثمار بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤكدون على أهمية إقامة مناخ ملائم لذلك خاصة بعد إزالة الحواجز في وجه الاستثمارات تدريجياً، الأمر الذي يؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير، كما يؤكدون على أن التعاون الجهوي و الإقليمي المبني على الإرادة الحرة للشركاء⁽⁴⁹⁾ يعد عاملاً رئيسياً لتشجيع إقامة منطقة للتبادل الحر، وكذا تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، و الالتزام بتسهيل التعاون والتطوير الصناعي بتوفير المناخ والإطار القانوني الملائم، وإثمه من الضروري إقامة برنامج للدعم التقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.⁽⁵⁰⁾

يؤكد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة التي تفرض عليهم تحركاً إقليمياً وتعاوناً مكثفاً وبرامج متعددة الأطراف والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة، ويعترفون بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية ضمن المظاهر المرتبطة بالسياسة الاقتصادية وتفاذي النتائج السلبية التي يمكن أن تحدثها التنمية في البيئة، والعمل على إعداد برنامج للنشاطات ذات الأولوية على الميدانين القصير والمتوسط بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم المالي والتقني لهذه الأعمال.

التعاون المالي :

حيث يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة التبادل الحر، ونجاح الشراكة الأورو- متوسطة يقومان على دعم مالي يساعد على تنمية مستدامة ومتناسقة، وتجنيد القواعد الاقتصادية المحلية، ويلاحظ المشاركون في هذا الصدد أن :

وافق المجلس الأوروبي في كان "canne"، على هذا الدعم المالي لقروض قيمتها 4.685 مليون ايكو (ECUS)، للفترة الممتدة بين 1995 و1999 في شكل الصناديق المالية المشتركة، و سوف يتم استكمالها عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض بمبالغ هامة، وهكذا المساهمات المالية الثنائية للدول، وتم التأكيد أن هذا التعاون المالي ستم إدارته في إطار برنامج متعدد و لعدة سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل شريك⁽⁵¹⁾ و هذا البرنامج يسمى

ميذا⁽⁵²⁾، إن التسيير الجيد على مستوى الاقتصاد الجماعي لضمان نجاح الشركات يعتبر ذو أهمية بالغة وجوهرية، لهذا الغرض يقرون و يتفقون على ضرورة تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية و طريقة تكثيف التعاون للمالي.

إن القيمة المالية المحددة لمساعدة الدول المتوسطة 4.685 مليار إيكو، تعتبر منخفضة مقارنة مع تلك الممنوحة لدول أوربا الوسطى والشرقية⁽⁵³⁾ 6.96 مليار إيكو، وهذا نابع من الإرادة الألمانية في توجيه اهتمامات الإتحاد الأوربي إلى الدول الاشتراكية سابقا على حساب الدول المتوسطة التي تحظى بالدعم الفرنسي، وقد أضاف الأوربيون أن تعاونهم مع دول الضفة الجنوبية سيتخذ منحاً عقلائياً، في إطار يمتد زمنياً، إلى جانب مراعاتهم لخصوصيات هذه الدول، لأن اقتصاديات هذه الأخيرة مختلفة عن بعضها البعض.

ومهما تكن هذه الإعانات المالية إلا أن البعض يعتقد أنها لم تصل إلى ما كانت تصبوا إليه دول الضفة الجنوبية لتغطية حاجياتها وإقامة الإصلاحات الهيكلية، كما أنها أيضاً بعيدة عن تلك الطموحات والوعود التي يرمي الإتحاد الأوربي للوصول إليها، وفي المقابل نجد أن غزارة هذه المعونات اتجهت نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية دون مراعاة خصوصيات هذه الدول.

3-3 الشراكة الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية :

حيث أكد المشاركون في المؤتمر على أن التقاليد الثقافية و الحضارية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، و الحوار بين الثقافات، والتبادلات الإنسانية، العلمية والتكنولوجية، تعد عاملاً أساسياً في تقارب و تفاهم الشعوب و تحسين النظرة المتبادلة بينهم و في هذا السياق تسعى الأطراف المشاركة إلى إقامة شراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية ويؤكدون في ذلك على :

أن الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان، شرطان أساسيان لتقارب الشعوب وتفاهمهما، وفي هذا الصدد يشير إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام، في التعريف وتقريب صورة الآخرين وإعطائها صورة جيدة تمكن من خلق الإحساس المتبادل بين الشعوب و الثقافات⁽⁵⁴⁾، الإصرار والإلحاح على ضرورة تحقيق التنمية البشرية، سواء فيما يخص التعليم أو تأهيل الشباب و تكوينهم في الميادين العلمية والثقافية، و ينوهون بضرورة التبادلات الثقافية و

معرفة لغة الآخرين، مع احترام الهوية والخصوصية الثقافية لكل طرف، كما يدعون إلى إقامة سياسات دائمة للبرامج التعليمية والثقافية. وأخذ التدابير الكفيلة لحسن سير التبادلات الإنسانية وخاصة في ميدان تحسين الإجراءات الإدارية⁽⁵⁵⁾.

أهمية القطاع الصحي في تحقيق التنمية المستدامة، والرغبة في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين النشاطات و ترقية السكان صحيا ومعيشيا، ويعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية، التي يجب حسب رأيهم أن تواكب وتسير بالموازاة مع التنمية الاقتصادية، ويولون أهمية خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية⁽⁵⁶⁾.

الاعتراف بالدور الرئيسي الهام الذي يمكن إن يلعبه المجتمع المدني، في إطار تجسيد الشراكة الأورو-متوسطة بمختلف جوانبها، كما يعد عاملا أساسيا لتفاهم وتقارب الشعوب⁽⁵⁷⁾، لأنه اللبنة الأساسية في تكوين المجتمعات، وتأكيدهم على تشجيع وتقوية الأدوات والوسائل اللازمة لشراكة وتعاون غير مركزيين، بهدف تسهيل التبادلات بين فواعل التنمية، في مجال القوانين و التشريعات الوطنية: كقائد المجتمع و المدني، العالم الثقافي و الديني، إضافة إلى الجامعات والمجتمعات البحثية، الإعلام، الجمعيات، المنظمات، النقابات التجارية والشركات العامة والخاصة، ومن هذا المنطلق يدعون ويركزون على ضرورة تشجيع ودفع التواصل والتبادلات بين الشباب في إطار برامج التعاون غير المركزي، ويعملون على تشجيع كل الفعاليات و المبادرات لدعم المؤسسات الديمقراطية و وإرساء دولة القانون و المجتمعات المدنية.

نظرا للأهمية القصوى التي أصبح يختص بها النمو الديموغرافي المتزايد في المنطقة، وخاصة في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و الذي أصبح يشكل تحديا كبيرا للمشاركين، الأمر الذي يقتضي سياسات مشتركة ومناسبة من أجل الإسراع بالإقلاع الاقتصادي⁽⁵⁸⁾. لقد شكلت الهجرة نقطة اهتمام كبيرة بين المشاركين، حيث لوحظ أنها زادت بكميات معتبرة في السنوات الأخيرة، وخاصة غير الشرعية منها، لذلك نوهوا واعترفوا بالدور الذي يمكن أن تلعبه في علاقاتهم، ويتفقون على ضرورة العمل و التعاون من أجل تخفيف وطأة الهجرة معتمدين في ذلك على دعم وتشجيع برامج التأهيل و التكوين المهني و المساعدة على خلق مناصب للشغل، كما يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين بصفة قانونية على أراضيهم، أما ما يتعلق بمجال الهجرة غير الشرعية فقد أكدوا على وعيهم الخاص بهذه المعضلة

المتفشية، وأخذوا على عاتقهم ضرورة إعادة إدماج وقبول المهاجرين من خلال تبني إجراءات وإتفاقيات أو ترتيبات ثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضع غير شرعي، ولتحقيق ذلك يعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء، كمقيمين، طبقاً لتعاريف المجموعة الأوروبية.⁽⁵⁹⁾ كما يؤكد المجتمعون في هذا المؤتمر الخاص بالشراكة الأوروبية - المتوسطية على ضرورة مكافحة الجماعية لكل الأعمال غير المشروعة والكثيرة الانتشار في الآونة الأخيرة على غرار التجارة بالمنوعات، الجريمة الدولية، الرشوة، الفساد، المتاجرة بالعبيد، والعمل على القضاء نهائياً على كل الأسباب المؤدية إلى كره الأجانب وتفشي ظاهرة العنصرية وعدم التسامح بين الشعوب، ويتفقون على ضرورة بعث سبل التعاون، الحوار، التفاهم، احترام الغير، بين كافة الأمم والشعوب.⁽⁶⁰⁾

الأمر الذي يمكن تأكيده من خلال عرضنا لهذا الميدان، هو طغيان الجانب المتعلق بالقضايا الأمنية الأوروبية، على الإرادة المشتركة لإقامة شراكة اجتماعية وثقافية لدعم التفاهم بين الشعوب وحوار الثقافات حيث تضمن عدة عناصر تعد تكملة للقضايا الواردة في الميدان السياسي والأمني وخاصة المتعلقة منها بالتعاون بين المجتمعات المدنية وتنمية دولة القانون وتحقيق الديمقراطية حقوق الإنسان، صف إلى ذلك مكافحة الآفات المتمثلة في المحرقة غير الشرعية، الإرهاب، المخدرات و الجريمة المنظمة، مما يقودنا إلى القول أن هذا المحور جاء منقوصاً بسبب تركيزه على الجوانب الأمنية دون إعطاء الأهمية الثقافية والحضارية وزناً كبيراً يعكس المكانة الحضارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أن غياب إستراتيجية انتماء متبادل إلى الفضاء المتوسطي قائمة على فكرة التعاون الجماعي، ينعكس سلبياً على إقامة شراكة أوروبية متوسطية ناجحة.

إن المجتمعين في إطار إعلان برشلونة للشراكة الأوروبية-متوسطية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، أكدوا على ضرورة اجتماع وزراء الشؤون الخارجية للدول المشاركة بصفة دورية لمتابعة تطبيق هذا الإعلان، وتحديد البرامج التي يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة.

إن المتمعن في مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 27-28 نوفمبر 1995 للشراكة الأوروبية-متوسطية التي ضمت حوالي 27 عضواً و شريكاً بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط يدرك أنها تتميز بمجموعة من الخصائص ومنها :

إن مفهوم المتوسطة الذي استعمل من خلال هذه الشراكة لم يخضع أبداً إلى المعيار الجغرافي للمنطقة، ولا لفكرة تكريس الهوية المتوسطة، فخرائطه الدول المشاركة توحي بأن هناك خلل في المشروع الأوروبي-متوسطي، الأمر الذي يحكم على ضعفه أمام المشروع الأمريكي للشرق الأوسط، فكيف يعقل أن تبعد دولة تنتمي إلى منطقة المغرب العربي "ليبيا"، والتي تعتبر منطقة إستراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، رغم ما كانت تعانيه من حصار دولي بسبب قضية لوكا ربي، وكيف يعقل أن تنظم دولة مثل الأردن وهي لا تطل أبداً على البحر الأبيض المتوسط، كما وأنه في نفس الوقت تستبعد دول الخليج بحجة انتمائها إلى منطقة غير متوسطة⁽⁶¹⁾. إن هذا الغموض السائد في إطار المشاركين و كيفية انتسابهم إلى الشراكة، إن دل على شيء فإنما يدل على الغموض السائد في هوية المشروع الأوروبي-متوسطي⁽⁶²⁾، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن هوية المشروع أيضاً بانضمام الأعضاء العشرة من أوروبا الشرقية في ماي 2004، وعن إمكانية انضمام دول من أقاليم أخرى في المستقبل يلاحظ أيضاً أن المشاركين في هذا المؤتمر يتميزون بالتنوع الثقافي وتعدد الديانات كالإسلام، المسيحية واليهودية، مما يوحي بخطورة الأمر، فإذا أحسن استغلال هذا التنوع والتعدد سيكون مستقبل الشراكة مشرقاً، كما أنها يمكن أن تكون أيضاً سبباً في فشلها

الظاهر في هذا المؤتمر أن الشراكة الأوروبية-متوسطة المنعقدة على إثر إعلان برشلونة تتم بين طرفين، الضفة شمالية وأخرى جنوبية، لكن حقيقة الأمر أنها تضم أكثر من ذلك، فإلى جانب الإتحاد الأوروبي توجد دول عربية، ودول أخرى يصعب تصنيفها: تركيا، إسرائيل، قبرص، صومالطا، خاصة وأن دولتين مثل تركيا وإسرائيل تتميز بعلاقات إقليمية خاصة مع الدول العربية، وكأن الشراكة الأوروبية-متوسطة مرهونة وبدرجة كبيرة بمدى تحسين العلاقات العربية-الإسرائيلية والعلاقات التركية-العربية للحكم على نجاحها أو فشلها⁽⁶³⁾

إن العلاقات التي جمعت الإتحاد الأوروبي بالدول المتوسطة في سنوات الستينيات و السبعينيات، والتي كانت تتميز خاصة بطابعها الثنائي، إضافة إلى تميزها بالجزئية، حيث أنها كانت مقتصرة على التعامل في المجال الاقتصادي و التجاري، غير أن التغيرات الجديدة التي عرفها العالم عامة و المنطقة الأوروبية-متوسطة، وخاصة دول الضفة الشرقية والجنوبية للمتوسط، دفع بالمشاركين إلى اعتماد سياسات شاملة في إطار شراكتها الأوروبية-متوسطة، حيث اشتملت على الميادين الثلاث السابقة الذكر: السياسي-الأمني، الاقتصادي-المالي والاجتماعي-الثقافي-الإنساني، وكل

هذا من أجل خلق منطقة أورو-متوسطية آمنة ومستقرة سياسياً وتتمتع برخاء اقتصادي، و حوار وتنوع ثقافي تراعى فيه خصوصية كل شريك.

4 - مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية

سنحاول عرض ثلاثة تصورات مختلفة لمسار برشلونة في المستقبل اعتماداً على ثلاثة سيناريوهات لتطور الشراكة الأورو-متوسطية أمام التحديات التي ستواجهها في السنوات القادمة وهي:

4-1 السيناريو الخطي (استمرار الوضع القائم):

أي استمرار الوضع القائم بين دول الشمال المتوسطي و المتمثلة أساساً في الإتحاد الأوروبي و دول الجنوب عامة و الدول المغاربية خاصة (الجزائر، المغرب، تونس)، قبل عقد مشروع الشراكة الأورو-متوسطي في إطار إعلان برشلونة 1995 سيبقى على ما كان عليه في السابق للإتحاد الأوروبي سيستمر في إكمال سياسته التكاملية و الاندماجية و إقامة سياسة أوروبية مشتركة و متناسقة سواءً تعلق الأمر بالجانب السياسي و الأمني أو الاقتصادي و المالي و حتى الاجتماعي والثقافي، حيث نجدها موحدة في إطار سياستها في مجال الهجرة و كيفية القضاء على الهجرة السرية و كذا تشديدها على موضوع تنقل الأشخاص مقابل تنقل رؤوس الأموال و الخدمات، ضف إلى ذلك موقفها الموحد في إطار حوار الثقافات و الحضارات و بناء أسس الديمقراطية و حقوق الإنسان⁽⁶⁴⁾، و بالمقابل نجد أن هناك استمرار في هشاشة التعاون و التنسيق بين الدول الجنوبية عامة و بين الدول المغاربية خاصة، الذي يتميز بالصبغة التنافسية و النمط البطيء لتجسيد قرارات التعاون و التكامل، على غرار إتحاد المغرب العربي، و بالتالي غياب أي تنسيق بين هذه الأخيرة في كافة الميادين و المجالات و هذا راجع إلى النظرة الضيقة و المصالح الشخصية التي تقف عائقاً كبيراً أمام هذا التعاون كما تبقى العلاقات الأورو-متوسطية على ماهي الآن عليه من اختلال في التوازن بين الضفتين، فالدول الأوروبية دول متقدمة و موحدة أما دول الجنوب فهي دول نامية و مشتتة، ضف إلى ذلك أن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية هو مشروع أوروبي مئة بالمائة، فالإتحاد الأوروبي هو الطرف الملقى أما دول الجنوب و المغرب العربي

هي الدول المستلقية من دون أي محاولة للمناقشة أو الاعتراض، و ما يترتب عنه من إجراءات قانونية تفرض نظرة من جانب واحد لموضوع الشراكة.

و الأدلة على ذلك كثيرة و متنوعة، فبالنسبة للضفة الجنوبية و الطرف المغربي، فإن استمرار ضعف النظام الإقليمي العربي و تفكك وحداته بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات الدولية و الطبيعة الصعبة للمشاكل التي تواجهه على المستوى الإقليمي خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، و الخلافات حول احتمالات التسوية التي تؤدي إلى استقطاب أشد في الساحة السياسية العربية فضلاً عن ذلك، فالإتحاد المغربي يعرف أيضاً ركوداً كبيراً نتيجة استمرار العقبات القائمة، فالمغرب العربي لا يزال يتقدم إلى الساحة الدولية باعتباره مغرب دول، و الأكثر من ذلك مغرب أجهزة، دوله في وضعية دفاعية، و أنظمته في أزمة ورد فعل من التخوفات الاجتماعية، وفعالاً فإنه على المستوى الداخلي للدول لازالت أزمة الثقة قائمة بين الشعب والحكام نتيجة غياب الديمقراطية، بل تعمقت هذه الأزمة بسبب انتكاس بعض التجارب (الجزائر)، و فقدان الأمل في التغيير بالنسبة لأنظمة أخرى، و هذا الوضع سيرشح ليس طرح مسألة شرعية السلطة فقط بل مشروعية السلطة في حد ذاتها، أما على مستوى العلاقات بين أطراف الإتحاد فنلاحظ أن هناك ضعفاً في المبادلات البنينة بين دول المغرب العربي وحتى مع باقي الدول الأخرى الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط، و لازالت الخلافات الحدودية تسهم أيضاً في عدم تقارب الأطراف خاصة النزاع الصحراوي، و تعبر الخلافات السابقة عن عدم استعداد الدول للتنازل عن بعض الحسابات القومية الضيقة لصالح التعاونو العمل المشترك، بل الأكثر من ذلك تعقيداً تلك الاتفاقيات المنعقدة على المستوى الإقليمي على غرار ما قامت به تونس مع الإتحاد الأوروبي 1995، والمغرب 1996 والجزائر 2002 بصفة منفردة ضف إلى هذا تجاهل مشروع الشراكة وإلغاء القيود أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول المتوسطية النامية واستفادتها من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية، مما يقيد بذلك توجه الضفتين لإقامة شراكة إستراتيجية، كما أن الشراكة تقوم على الانتقاء وعدم التكافؤ حيث تم رفع الحواجز على التجارة وحركة رؤوس الأموال والخدمات، ولم يتم رفعها على تنقل العنصر البشري والعمالة، وعلى منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوب المتوسط وبالتحديد دول المغرب العربي إلى أقطار الإتحاد الأوروبي

التباين الثقافي المرتبط بالتنافس على الهيمنة الدينية والفكرية في المتوسط، وما يترتب عنه من إرث عميق من الحساسية وسوء الفهم فضلا عن الصورة التي يرسمها كل طرف للآخر والتي تركز غياب الحوافز للتفكير بالتضامن، كما أن مشروع الشراكة ينفي وجود الهوية المتوسطية، وتحديدًا العربية منها، سيما وأنها تتفاوض بصورة منفردة وككيانات منعزلة مع الطرف الأوروبي المتكاملا اقتصاديا، والتماسك سياسيا وعسكريا، مثلا في المفوضية الأوروبية العليا. دعم الإتحاد الأوروبي للبعد الاقتصادي في وثيقة برشلونة وكذا البعد السياسي، في حين أهمل أرضية التقارب الحضاري المتمثلة في البعد الاجتماعي-الثقافي الذي لا يخدم كثيرا دول الإتحاد، الأمر الذي يؤكد النوايا الغير صادقة للإتحاد الأوروبي في إقامة شراكة أورو-متوسطية شاملة واقتصرها فقط على المواضيع والميادين التي تستخدم مصالحه

وفي سياق ذلك تصبح الشراكة غلافا جديدا لموضوع قديم وهو "الاستعمار" حيث تساهم المبادرة الأوروبية في إرساء نظام متوسطي جديد، تحدد العلاقة بين دول الشمال التي كانت معظمها مستعمرة لدول الجنوب الضعيفة سابقا، مع توضيح آليات التعامل بين الضفتين، لتبيان الواقع الذي تمر به دول الجنوب تكريسا لتبعيتها لدول الشمال، وبالتالي فهي نمط جديد للتعامل الرأسي وامتداد لصيغة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الضفتين.

وبناء على ذلك تبقى الأهداف الطموحة لشراكة فعالة ذات أثر هام في الواقع الدولي الراهن، بعيدة المنال نسبيا، طالما لم يتم تجاوز العقبات وتدارك الوضع باعتماد رؤى جديدة للشراكة، تتناسب وأهميتها وضرورتها.

4-2 سيناريو التغيير (الإصلاح):

وهو السيناريو الأكثر تفاؤلا، حيث يتوقع حدوث عدة تطورات إيجابية في المنطقة، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية وخاصة دول المغرب العربي، من خلال اتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات والميادين، وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان ودعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية، في محاولة لإقامة علاقات شراكة أكثر توازنا من خلال إقامة حوار جاد وفعال مع الطرف المغربي، وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين.

وفي مقابل ذلك فالدول المغاربية تعتمد على تكامل مغاربي وثيق مع تعاون عربي-عربي، ومتوسطي شامل، ويتطلب ذلك العمل إحياء التكتلات الجهوية كإتحاد المغرب العربي ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعيلها بصورة أسرع وبجدية أكثر، خاصة من جانب القادة السياسيين، أكثر مما هي عليه الآن الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في وجه الإتحاد الأوروبي، تمكن من إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة

لتنفيذ مقتضيات المشروع المتوسطي يتطلب إستراتيجية أورو-متوسطة نابعة من الرغبة الحقيقية للضفتين والمصالحهما المشتركة، غير متأثرين في ذلك بأطراف ثالثة تؤثر عليهم سلبا، كما تحتاج إلى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمها، وذلك يقتضي على الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة من خلال صورتين من التحرك المتوازي، والمكمل لبعضه البعض، يرتبط الأول: بإلتزام الإتحاد الأوروبي بمتابعة تطوير الشراكة ومواكبتها، ويرتبط الثاني: بإرادة التصميم لدى الشركاء المتوسطيين في تطبيق برامج وسياسات الإصلاح المناسبة لها ولنجاحها.

وحتى يكتب النجاح للشراكة الأورو-متوسطة وتجسيد المسعى، عليها أن تلبى المصالح والطموحات المشروعة للجانبين، ولذلك يتطلب منهما الاسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة التي يتم الإلتزام بها، حيث يقتضي الأمر على الطرفين تغليب منطق العمل الجماعي والمصلحة العامة والمتبادلة للنجاح من خلال ارتكازها على المساواة، العدالة، الندية، التكافؤ بين الضفتين مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية والهوية الحضارية ونظم القيم والعادات والتقاليد السائدة لكل طرف باعتماد الحوار الحضاري وتكثيف التعاون والتقارب على جميع الأصعدة⁽⁶⁵⁾، توفير تقدم متوازي لجميع جوانب الشراكة وفقا لمستويات غير متفاوتة من خلال التعايش والتفاهم المتبادل بين الطرفين حول أمورهم المشتركة كما يجب أن يكون تحرير المبادلات التجارية بين الضفتين منسقا كما ونوعا، ومرتبطة مع الهدف الأساسي الذي من المفترض أن تبنى عليه خطة الشراكة وهي التنمية المستدامة والسريعة والمتقاربة، ضرورة توفير رؤوس الأموال الضرورية لإنجاح الشراكة وإخراجها من طابعها النظري مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي يقتضي أكثر جدية وخاصة من طرف الإتحاد الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا والتكوين والتمهين.

الوقوف على الماضي لبناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل من خلال قيام الإتحاد الأوروبي بمراجعة إجمالية للماضي والاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تخلف ومعاناة دول الجنوب المتوسطي سيما وأنه المسئول المباشر، عن تواجد إسرائيل على أرض فلسطين، لذلك فهو يتحمل المسؤولية الكاملة لردعها والحد من عدوانيتها، طالما استمرت في حيازتها على أسلحة الدمار الشامل في ظل غياب أنظمة دولية تحقق الأمن والاستقرار، وبعد الاعتذار يتم التعويض بالمساعدة على تجاوز مخلفات الحقبة الاستعمارية والقضاء على آفة التخلف، الفقر والبطالة، وعليه أن يعتبر أن الجنوب المتوسطي⁽⁶⁶⁾ بعدا من أبعاد قارته الإستراتيجية، الأمر الذي يعطي الأهمية إلى إقامة مشروع أورو-متوسطي، ويرجع هذا التحول الكبير في الدور الأوروبي خاصة اتجاه الصراع العربي-الإسرائيلي إلى الضغط الذي مارسه الدول العربية المتحدة في ظل الجامعة العربية التي أعيد تفعيلها وتقويتها، و التهديد الذي مارسه هذه الأخيرة على الإتحاد الأوروبي بايقاف التعامل معه و منع تدفق النفط والغاز إليه إذا لم يقف معها، و يساندها بفعالية في هذا الموقف، غير أن الإتحاد الأوروبي كان دائما يعرف ويجيد كيفية التملص والتوفيق بين مصالحه و مصالح إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تفادياً للتصادم معهما.

هذا السيناريو بقدر ماهو متفائل يبقى بعيدا عن الواقع، فصعب جداً تحقيقه خاصة أمام النظرة الضيقة لدول الإتحاد الأوروبي في إطار شراكته مع دول الضفة الجنوبية عامة و الدول المغاربية خاصة بحكم أنها الدول الفاعلة في الشركاء الجنوبيين، ضف إلى ذلك تعطل المشاريع التكاملية في المنطقة (إتحاد المغرب العربي) الذي أصبح أكثر من ضرورة لتوحيد بلدان المغرب العربي و وقوفها ككتلة واحدة و تبنيها لسياسات مشتركة تجاه الإتحاد الأوروبي على غرار ما يفعله هو. و هذا لن يتأتى إلا بوجود إرادة سياسية قوية و واقعية و ملموسة من أجل تفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي متجاوزين في ذلك تلك النظرة الضيقة للمسؤولين السياسيين، فتحقيق الإتحاد أصبح أكثر من ضرورة في وقتنا الراهن، في ظل التحولات و التكتلات الجهوية، الإقليمية و الدولية التي تجري في الساحة الدولية.

4-3 سيناريو فك الارتباط (الراديكالي) :

يقوم هذا السيناريو على مفهوم الانعزال و الانكفاء ودخول متغيرات هامة (ثقيلة) غير مرئية، أي أن دول الإتحاد الأوروبي وبعد تحقيقهم لخطوات متقدمة من التوسع و التكامل الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، السياسي والأمني وصولاً إلى المؤسساتي، ستنعزل على نفسها غير آبهة بما سيحري في المنطقة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط و خاصة مع دول المغرب العربي، التي تعتبر العصب الحيوي في الضفة الجنوبية بالنسبة للإتحاد الأوروبي، و سيدعم ذلك تلك السياسات و الإجراءات المشتركة التي تتخذ تجاه كل الميادين السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي تركزها السياسة الأوروبية الموحدة.

ضف إلى إمكانية استغناء الإحاد الأوروبي أو بالأحرى التقليل من تعاملاته مع الضفة الجنوبية و عدم إعطائها قيمة مادية و معنوية، خاصة بعد تفتح أوروبا الغربية على الشرقية بعد انضمام الدول العشرة سنة 2004 و مع إمكانية انضمام روسيا (الورث الشرعي للإتحاد السوفيتي) الأمر الذي سيمكن أوروبا من تحقيق قوة أوروبية في شتى المجالات من دون اللجوء إلى الدول الجنوبية.

وفي مقابل ذلك نجد أن الدول الجنوبية تنكفي بذاتها على غرار إتحاد المغرب العربي، فيعتمد على قدراته وإمكانات دوله المتواضعة في معالجة جل المشكلات التي تواجههم في كافة الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية، ومن ثم عدم حاجته إلى سياسة مشتركة مع الإتحاد الأوروبي إطلاقاً. وهذا مستبعد جدا نظرا لضعف هذه الدول من الناحية الاقتصادية، وعدم توفر الإرادة السياسية لدى أنظمة حكمها.

كما أنه بالإمكان أن تصل إلى الحكم فيها التيارات الإسلامية المتشددة، والمعادية للفكر الأوروبي خاصة والغربي عامة، فيحتمل وصول مثل هذه التيارات والأحزاب السياسية إلى سدة الحكم في الدول الجنوبية عامة والمغربية خاصة، على غرار ما حدث في الجزائر) الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة)، وتجدر الإشارة أنه نتيجة للأوضاع التي تعرفها شعوب هذه الدول من خيبة أمل في أنظمتهم و مما تعانيه من ظروف معيشية قاسية وحرمان وفقر وبطالة، يمكن لها أن تتمسك بهذه التيارات التي تدعو إلى المساواة والعدالة وحقوق الإنسان، الأمر الذي يشجع على وصولها إلى الحكم وبالتالي القطيعة النهائية مع دول الإتحاد الأوروبي ومحاوله السعي لإقامة علاقات شراكة عربية - عربية، جنوب- جنوب وكذلك مع العالم الإسلامي.

يبدو أن هذا السيناريو مستبعد جدا، إذ أن ذلك يتناقض مع منطق العلاقات الدولية ومبادئ الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب والدول، كما يتناقض مع الاتجاهات الجديدة في مجال الإعلام والاتصال والمعلوماتية، التي تكاد تجعل من العالم قرية صغيرة. إن أوروبا رغم قوتها المتعاضمة وخطواتها التكاملية المتسارعة، إلا أنها تبقى بحاجة ماسة إلى جيرانها في الجنوب وخاصة دول المغرب العربي، نظرا لما تصبو إليه في أن تكون قطبا عالميا مميذا في إطار العلاقات الدولية الراهنة فالمغرب العربي ليس إفريقيا، ولا يمثل الجهة الغربية للمشرق الإسلامي فحسب، ولكنه فضاء مختلط، وبالأحرى نسق تبادل مع أوروبا، وبصفة أخص مع أوروبا الجنوبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا...) والتي تضم الإمبراطورية الإستعمارية السابقة التي تعتبر جزءا من الإتحاد الأوروبي.⁽⁶⁷⁾ وما التواجد العربي والإسلامي وخاصة المغاربي في الدول الأوروبية لخير دليل على ذلك، ضف على ذلك التواجد الأمريكي في المنطقة وخاصة المغرب العربي الذي تسعى من وراء ذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة علاقات معه، وهذا يدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يهدد المصالح الأوروبية في عقر دارها، فكيف نتصور إذا أوروبا من دون المغرب العربي؟

بل وعلى العكس من النزعة الانعزالية الأوروبية فإن هناك من يدعو إلى مزيد من توطيد العلاقات خاصة مع (الجزائر، المغرب، تونس) فهي ليست كمثيلاهما مع باقي العالم العربي لأن هوية المغرب العربي هي متوسطية وليست فقط عربية⁽⁶⁸⁾، وتجدر الإشارة هنا إلى ماصرح الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" في كلمة احتتام المؤتمر العربي- الأوروبي بباريس سنة 1989 حيث قال: "أقول لكم رسميا وعلنيا بأن تقارب الأوروبيتين المفصولتين لزمان طويل لن يكون على حساب العلاقات من كل الأنواع التي تربط الدول الأعضاء الثني عشر، بجيرانها من العرب وغيرهم"⁽⁶⁹⁾.

أما بالنسبة لدول المغرب العربي فإن خيار العزلة يتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات وخاصة الاقتصادي منه (رغم توفر الإمكانيات لقيام ذلك)، وهذا الوضع ليس متاح لها لا الآن ولا في الآجال القصيرة المقبلة، بسبب التبعية والتخلف السياسي والاجتماعي الذي تعاني منه، مما يجعل من علاقاتها وتبادلها مع الدول الأوروبية أكثر من ضرورة في ظل انتظار دور فعال لإتحاد المغرب العربي، والتنازل عن الأفكار الضيقة التي تحكم عقول ساسته، وملأ الإقتداء

بالتجربة الأوروبية والانطلاق من الشراكة الاقتصادية البينية، لطالما أن هذه التجربة نجحت في العديد من مناطق العالم، مع التأكيد أن عوامل التعاون والشراكة متوفرة أكثر من عوامل التفرقة لو أحسن استغلالها.

يبدو أن السيناريو الأول هو الأقرب إلى الواقع المعاش، وهو الأفضل لأن ترسم من خلاله الشراكة الأورو متوسطة حيث أنها ستبقى رهينة النظرة الأوروبية للمنطقة وانعكاسا لها في ظل غياب رؤية جنوبية موحدة.

ويمكن تقديم مخطط يتضمن مستقبل منطقة المغرب العربي والعلاقات الأورو متوسطة على ضوء ما قدمناه سابقا من مؤشرات.

خاتمة :

إن كون المشروع أوروبيا يعكس بالضرورة المقاربة الأوروبية في نظام علاقات الإتحاد الأوروبي مع الشركاء الجنوبيين وحتى المغاربة، وقد تعامل الإتحاد الأوروبي مع كل دولة على حدا دون أي اعتبار للبعد الجهوي، وقد تفاوض الإتحاد الأوروبي بهذا المنطق من موقع قوة، وما كان على الدول الشريكة سوى القبول بالشروط الأوروبية لأنها كانت في موقف تفاوضي ضعيف، وكان عليها استيفاء شروط الأهلية التي حددها الطرف الأوروبي حتى تصل إلى مستوى يؤهلها للتعاقد.

إن الاتفاقيات التي توصل الإتحاد الأوروبي إلى توقيعها مع دول الضفة الجنوبية تكرر نمط علاقات يتميز بعدم التوازن، فالشراكة في مفهومها العام تكون بين طرفين متوازنين، أو على الأقل متقاربين من حيث القوة، في حين نجد أن هذه الاتفاقيات بين كتلة موحدة من جهة ودول منفردة من جهة أخرى، وهذا لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن نمط الشراكة.

إن المشكلة الأساسية لا تكمن في ضرورة الانضمام لمشروع الشراكة من عدمه، لأن هذا شيء طبيعي أفرزته المتغيرات الدولية، وإنما تكمن في كيفية شروط التحول من علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة الفعلية، بطريقة تضمن مصالح مختلف الأطراف بدون تفضيل، وهذا لا يتأتى إلا بتوفر إرادة سياسية صادقة.

الهوامش :

- 1- منجد لطالاب، بيروت، دار المشرق، ص368
- 2 - **Petit lارousse illustré, lارousse, Paris, 1991**p713
- 3- أبو علي (سلطان)، مشروع لسوق لشرق أوسطية، لوطن العربي ومشروعات لتكامل لبداية، الجمعية لعربية للبحوث الاقتصادية، بيروت : مركز دراسات لوحدة لعربية، 1997، ص503
- 4- قويدري(محمد)، أثر للمشروعات للمشاركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لتأهيل للمؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العلمية، وملقى بجمعة فوحات علب، أيام 92-30 أكتوبر 2001.
- 5- أمين لسيد (معين)، مفهوم لشراكة : ألياتها، أمثلها : الملقى الاقتصادي لتامن حول الجزائر ولشراكة الأجيال، أيام 09 و 10 ماي 1999، ص6
- 6- إبراهيم (حسين)، البخور الاقتصادي للمالي لمؤتمر برشلونة، مجلة لشؤون لعربية، للقاهرة، عدد 88، ديسمبر 1996، ص194
- 7- الممنوناي (حسن) وعبد المهدي (علال)، الموسوعة الاقتصادية، بيروت : دار ابن خلدون للطباعة ونشر، 1980، ص148
- 8- محمد عبد العزيز (سبير)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار لعولمة، ط1، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع لفتية، 2001، ص184
- 9- حتى (ناصف)، للأرق لعربي، مجلة للمستقبل لعربي، عدد 205، مارس 1996، ص94
- 10- Talhit (Fatiha), le partenariat euro- méditerranée, vu sud, revue le monde arab (Maghreb Machrek), N° 153, juillet, septembre, 1996.p48
- 11- طالابني (أكيه)، لشراكة الأورو متوسطية، دط، أو ظني: مركز الإملاات للدراسات ولبحوث الإستراتيجية، بس طص 10
- 12- Bensidoum Isabelle, chevalier (Agnés), europe- méditerranée : le partit de l'ouverture, paris, centre d'études prospectives et d'informations internationales, 1996.pp(13-14)
- 13- طالابني (أكيه)، مرجع سابق، ص10
- 14- طلعر (جميل)، لتكامل الاقتصادي لعربي بين لشرق أوسطية ولشراكة المتوسطية، مجلة للعلوم الاجتماعية، عدد 4، لكويت، مجلس نشر لعلمي، 1998، ص25
- 15- محمد (وسفي)، لشراكة الأورو -متوسطة وآثارها على بلان اتحاد للعرب لعربي، مجلة لإدارة، عدد 02، 2000، ص(103-104)
- 16- عبد الحميد (عصمت)، دور الجملة لعربية في تنمية الاقتصادية لعربية في التحليلات الاقتصادية للعالم لعربي في مواجعة لتكتلات لدولية، بلانس : مركز لدراسات الأروبي لعربي، 1995، ص31
- 17- GAAT: الإثقية لعامة للتجارة ولعريفات الجمركية.
- 8- محمد عبد القادر عطية (عبد القادر)، إتجاهات حديثة في التنمية، مصر: الدار الجامعية للنشر، 1999، ص1 (233-234)
- 19- Broune (Stephen), le régionalisme au service du développement de partenariat latéraux, coopération sud, N°2, 1998.pp(106-108)
- 20- عبد للحد جاسور (ناظم)، جملة لدول لعربية ومستقبل لعلاقات الأوروبية، مجلة لشؤون لعربية، للقاهرة، لأمانة لعامة لجامعة لدول لعربية، عدد 99، سبتمبر 1999، ص18
- 21- خليون (بهان)، مستقبل لعلاقات لعربية الأوروبية في لعرب ولعالم، عمان : للمؤسسة لعربية للدراسات ولنشر، 2001، ص58

- 22- علي حوات (محمد)، مفهوم لشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 2002، ص127
- 23- عبد الرحيم (أكرم)، التحديات المستقبلية للكامل الاقتصادي العربي، العجلة والتكامل الإقليمية بلديّة، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص246
- 24- لشيلي (جمال)، العرب وأوروبا، رؤية سياسية معاصرة، ط1، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2000، ص102
- 25- غليون (يهان) مرجع سابق، ص58.
- 26- يوحنا (محمد)، لتكامل والتنازع في العلاقات الدولية الحديثة، ط1، بيروت: دار الجبل، 1999، ص181
- 27- عزي (خلفن) ويعقوبي (محمد)، لشراكة الأورو-متوسطة وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، للسياسة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف، عدد 14، أكتوبر 2004.
- 28- Bruno (Callier), Méditerranée, quelle politique en vers les états du sud ? défense national, paris, France, 1996.p95
- 29- اللازمي (عبد الحميد)، للغرب العربي في مفتق لشرق في ظل التحولات العلية، ط1، بيروت: مركز دراسات لولة لربة، 1996، ص389
- 30- رابرائني (أركيه)، مرجع سابق، ص16.
- 31- أبو لعين (محمد)، لعلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب لباردة، لسياسة الدولية، عدد 142، 2000، ص20
- 32- عيوي (جمال الدين)، مصر والاتحاد الأوروبي ولوقع والأفاق، لسياسة الدولية، عدد 142، 2000.
- 33- أبو لعين (محمد) مرجع سابق ص20
- 34- لرباوي (شاذلي)، العرب ولنظام العلي الجليلد، من أجل مشروع عربي-أوروبي متوسطي جليلد، مجلة لشؤون لربة، القاهرة: الأمانة لعملة بلجامعة للول لربة، عدد 74، 1993، ص576
- 35- رابرائني (أركيه)، مرجع سابق، ص16.
- 36- Déclaration De Barcelone, adoptée lors de la conférence euro-méditerranée, 27-28-novembre, 1995.p2
- 37- Ibid p3.
- 38- idem
- 39- Ibid p 4.
- 40- بنوش (مصطفى)، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد ختية الحرب لباردة: دراسة في لهذات والأهذاف، ط1، القاهرة: دار لصجر للنشر والتوزيع، 2006، ص38
- 41- Déclaration De Barcelone, op cit p4
- 42- محمد (علي ناصر)، لبعد لسياسي والأمني في لشراكة الأوروبية-المتوسطة، شؤون عربية، عدد 88، ديسمبر 1996، ص189
- 43- Le processus de Barcelone, cinq ans après, 1995-2000, commission européenne, direction général des relations extérieures, 2000.p11
- 44- Déclaration De Barcelone, op cit p4
- 45- رابرائني (هشم)، ختيا للقاء الأورو-متوسطي، جريدة لسفير الأسبوعية، عدد 28، أكتوبر 2000، ص12
- 46- بنوش (مصطفى) مرجع سابق، ص98،

47- المرجع نفسه ص 48.

48- لطفي (عمر)، للناذة المتوسطية، لعلاقات لعية - الأوربية، في ظل إطار برشلونة، قضايا إستراتيجية، دمشق : للمركز لعربي للدراسات الإستراتيجية، عدد 9، ماي 1997، ص 17

49-Déclaration De Barcelone, op cit p6

-Ibid p 750-

51 -Ibid pp(7-8)

2- برنامج ميلا : هو عبارة عن وجه من أوجه لتدخل المالي الأوروبي في إطار التعاون بمنطقة حوض لبحر الأبيض المتوسط، ولذي قيم خلال انعقاد المجلس الأوروبي ب"5 كان" في جوان 1995، بمبادرة ضخمة تفوق للمليار أورو بعلي بلغت سنة 1998 حوالي 2.5 مليار أورو.

53- سحي (نصف)، للمأرق لعربي، مجلة للمستقبل لعربي، عدد 205، مارس 1996، ص 96

54-Pandraud(Robert), Galizi(Francois), europe-méditerranée quel partenariat ?paris : assemblée national française ,rapport d information, N :2367, 15nouvombre 1995.p53

55-Waldner (Benita Ferrero), clash of civilization or dialogue of cultures : bulding bridge a cross the Mediterranean, European commissioner for escternal relations European neighborhood, Policy, Alexandria, Egypt, 6may 2006.p1

56- B+10, 1995-2005, 10 ans du processus de Barcelone, dans le site : [http:// www Iemed. Org/ euomed/ F déclaration php](http://www.Iemed.Org/euomed/Fdéclaration.php), 14.11.2006p1

57-Déclaration De Barcelone,op cit p 10

58- Pour une véritable implication de la société civil, dans le site :

[http://www.cercle.lu/ imprimer.php ?. id_article n°706,](http://www.cercle.lu/imprimer.php?.id_article_n°706)

14.11.2006.p1

59-Déclaration De Barcelone,op cit p106

60-Commission des communautés européennes, com (91), 452, final, Europe 2000 : les perspectives de développement du territoire communautaire, Bruxelles, 7 novembre 1991.pp(19-20)

61-Déclaration De Barcelone,op cit p13

62- كمال (محمد مصطفى) وغرا (ولاد)، صنع لقرار في الاتحاد الأوروبي ولعلاقات لعية الأوروبية، ط1، بيروت : مركز دراسات لوحدة لعية، 2001، ص (208-209)

63-Françis(Gutmann), la méditerranée mythes et réalités, défense national, paris, France, 1997.p6

- 64- نعمة (حسن)، مستقبل لنظام عربي بعد التسوية، لسياسة للدولة، مصر عدد 140، 2000، ص 77
- 65-basfao (kacem) et robert (jean), le Maghreb, l'Europe et la France, Paris, CNRS, édition, 1992.p99
- 66-المنذري (سليمان)، لسوق العربية للشركة في ظل العولمة، ط2، لقاهرة: مكتبة ملبيلي، 2004، ص 255
- 67-العرباوي (لشاذلي)، آفاق لتكامل في لبحر الأبيض المتوسط، الخيار الأوروبي : الوطن العربي ومشروعات لتكامل لبليطة، ط1، بيروت : مركز دراسات لوحدة العربية، 1997، ص 30
- 68-basfao (kacem) et robert (jean), op cit p31669 - ibid p113